الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري

Legal protection of the Algerian cultural heritage

بن منصور محمد أمين¹، مرسلي عبلة²¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، maritimthec@gmail.com² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، morsliabla18@gmail.com

تاريخ الإرسال: 09-01-2022 تاريخ القبول: 16-01-2022 تاريخ النشر: 15-02-2022

ملخص:

يعد التّراث الثقافي امتداد الماضي في الحاضر، إذ يعكس هوية الشعوب ويمثل مردوداً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً فاعلاً في المجتمعات الحاضرة، ما أدى إلى الحرص على حمايته من طرف مختلف التشريعات القانونية الوطنية والدولية خاصة مع انتشار موجات العولمة الدّاعية إلى تبني نموذج الحداثة، لذلك تم استحداث آليات قانونية تسمح بمراقبة وحماية هذا الموروث الثقافي.

الكلمات المفتاحية: تراث؛ اتفاقيات؛ حماية قانونية؛ إدارة.

Abstract:

cultural heritage is an extension of the past to the present ,It reflects the identity of peoples and represents an effective economic, social and political return in the present societies, Which led to the care to be protected by various national and international legal legislation , Especially with the spread of waves of globalization calling for adopting the model of modernity , Thus administrative control mechanisms have been introduced that allow for the automatic monitoring of this cultural heritage.

Keywords: heritage; agreements; legal protection; administration.

المؤلف المرسل: بن منصور محمد أمين، الإيميل: maritimthec@gmail.com

يمثل التراث الثقافي ذاكرة الشعوب والأمم ويعدّ رمزا من رموز هويتها الوطنية، ورصيدا الدائم من التجارب والخبرات والمواقف التي تعطي الانسان القدرة على مواجهة الحاضر وتصور المستقبل، إذ يعد حلقة وصل بين عمق جذور الماضي التاريخي والحاضر، كما يعتبر آلية فعّالة في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال المحافظة على الممتلكات الثقافية لصالح الأجيال القادمة، وحمايتها سواء في زمن السلم أو الحرب، خاصة بعد الأضرار الكبيرة التي هددت بقاءها كشاهد على الحضارة الانسانية بمختلف مراحلها، والمتمثلة في الحروب والتصرفات الغير أخلاقية كالسرقة والنهب ونهب القبور... الخ.

كلّ ذلك جعل المجتمع الدولي يدرك الخطورة الجسيمة التي يتعرض لها التراث العالمي، ما أوجب وضع تدابير عاجلة لحمايته، تجسدت في إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية وسن القوانين الوطنية باعتباره إرثا مشتركا للإنسانية جمعاء.

والجزائر كغيرها من الدول مثّلت مسرحا تاريخيا مهمّا تعاقبت عليه حضارات كثيرة، أنتج لها موروثا ثقافيا متنوعا، وهذا راجع إلى سعة مساحتها حيث تم تغير حدودها عدة مرات نتيجة الاحتلال، والحروب الدائرة بين مختلف الممالك التي نشأت في المنطقة، دون نسيان التركيبة الجغرافية والمناخية المتنوعة للبلاد من صحاري ووديان وجبال وبحار، كل ذلك جعل المشرع يهتم بهذا الموضوع بهدف حمايته ومسيرة المجتمع الدولي.

في هذا السياق تتلخّص إشكالية الآتي:

- ما هي الآليات القانونية التي استحدثها المشرع الجزائري بغية حماية التراث الثقافي؟
- للإجابة على هذا الإشكال طرحنا الفرضيات الآتية:
- كيف حمى المجتمع الدولي التراث الثقافي للشعوب؟
- ماهي أهم الآليات القانونية التي جسدها المشرع الجزائري بغية حماية التراث الثقافي الوطني؟

الآليات القانونية المتعلقة بحماية التراث الثقافي الجزائري

- فيما تتجلى أهم المستجدات التي سعى المشرع الجزائري لتجسيدها بغية تطوير الحماية القانونية لتراث الثقافي بنوعيه المادي واللامادي؟

لشرح هاته الدراسة القانونية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بغية سرد مختلف أحكام الاتفاقيات الدولية وتحليلها لمعرفة نوايا المشرع الجزائري، وما قام به بهدف حماية تراثه الثقافي الوطني.

1.2 المطلب الأول: الواقع القانوني لحماية التراث الثقافي

سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على المفاهيم التي تبنتها الاتفاقيات الدولية والتعرف على موقف المشرع الجزائري بخصوص هذا الموضوع.

2.2 الفكر القانوني الدولي للتراث الثقافي

يعتبر التراث من المعاني السامية في وجدان الشعوب، إذ يقصد به ما تمّ توريثه من الماضي إلى الحاضر، عن طريق الأسلاف إلى الأجيال القادمة، سواء في جانب الفكر والأدب والفلسفة والثقافة، أو في جانب الفنون والعمارة والتصميم أو كافة جوانب الحياة فكريا وتطبيقيا (بسمة، 2019).

وبسبب الأخطار التي تعرض لها الإرث الثقافي من سرقة ونهب وتخطيم، سواء كان بفعل الانسان او بعوامل الطبيعة، قام المجتمع الدولي بإصدار عدّة اتفاقيات تهدف الى حمايته، كان أولها اتفاقية باريس الخاصة بالملكية الصناعية الصادرة سنة 1883، ثم اتفاقية برن الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية الصادرة عام 1886، ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية مدريد المتعلقة بالتسجيل الدولي للعلامات الصادرة سنة 1891 (الرزاق، 2015)، ثم بعد نشوب الحربين العالميتين وما خلفته من خسائر، قام المجتمع الدولي بإبرام ميثاق "ريوريش ROERICH" الموقع في 15 أبريل 1935 في واشنطن المتعلق بالمتعلقات الثقافية، حيث عرّف الموروث الثقافي في مادته 01 بقوله " تدخل في عداد الموروث الثقافي التشكيلات الفنية والآثارية والتاريخية كلّها"، غير أنّ هذا التعريف كان موسّعا إذ أشار فقط إلى أنواع الإرث الثقافي سواء كان منقولاً أو عقار دون تخصيص محدد (اسماعيل، 1999، صفحة 20).

(محمد أمين بن منصور) (عبلة مرسلي)

ثم جاءت بعده اتفاقية لاهاي لعام 1954 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2021) وحصرت ضمن مادتها 01 أنواع المورث الثقافي في الممتلكات العقارية والمنقولة، التي تمثل أهمية للشعوب سواء كانت مرتبطة بالتاريخ القديم أو بالديانات الشعبية أو الأشخاص الذي مرّوا عبر التاريخ في المنطقة، كما جعلت أماكن حفظ هذه القيم التاريخية والفنية كالمتاحف ومباني الأرشيف ضمن التراث الثقافي، وكذا المراكز التي تحتوي على نصب تاريخية هامة، وقد عدّ تعريفها واسعا إذ لم يفرق بين الممتلكات الخاصة المملوكة من طرف الأشخاص، والممتلكات العامة المملوكة من طرف الدولة.

من جهة أخرى قرّرت اتفاقية اليونسكو لعام 1970 (Convention، 1970) في مادتها 01 أيضا، أن للدولة الحق في اختيار جميع الممتلكات التي لها أهمية تاريخية أو دينية أو أدبية أو فنية أو علمية، أو أنها تساهم في ترقية ودعم علم الآثار وجعلها موروثا ثقافيا، وهو ما يعدّ نقصا في التعريف والذي اكتفى بما تدخل فيه العامل البشري وأهمّل الأماكن من صنع الطبيعة.

أما اتفاقية اليونسكو لحماية الموروث الثقافي والطبيعي لعام 1972 (والثقافة، 1972)، فقد تداركت النقص الموجود في التعاريف السابقة من خلال المادة 01، حيث اعتبرته كل شيء يمتاز بصفة أثرية ذات قيمة علمية استثنائية سواء كان من صنع البشر أو بفعل الطبيعة، وبالتالي دججت مفاهيم حماية الطبيعة والحفاظ على المواقع الثقافية في وثيقة واحدة، وقد تميزت هذه الاتفاقية باعتبارها أداة فعّالة لمعالجة مسائل تغير المناخ، والتوسع العمراني السريع والسياحة الجماهيرية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والكوارث الطبيعية وغير ذلك من التحديات المعاصرة.

ومع انتشار وسائل التكنولوجيا وتفشّي ظاهرة العولمة صيغت اتفاقية من طرف اليونسكو في سنة 2003 (اليونسكو، 2003)، حيث أعطت نوعا ومفهوما جديدا من الإرث الثقافي، وهو الموروث الثقافي الغير مادي المتمثل في العادات والتقاليد والمهن والحرف التقليدية، وكذا طرق العيش بغية المحافظة عليها واتقادها من الاندثار والضياع.

3.2 تنظيم المشرع الجزائري للتراث الثقافي

(محمد أمين بن منصور) (عبلة مرسلي)

بالخصوص المذكورة في الفقرة 02 من نفس المادة، والتي تعد جزءا من المنجزات المعمارية، كالرسم والخط العربي والنقش والمباني والمجمعات الدينية... الخ، والتي يتم تصنيفها وفقا لقرار وزير الثقافة مضمونه دعوى تصنيف المعالم التاريخية، حسب أحكام المادة 18 من قانون 04-98 وضمن صلاحياته المبيّنة في المادة 02 من المرسوم التنفيذي 05-79 المحدد صلاحيات وزير الثقافة.

ب. **المواقع الأثرية:** عرّفها المادة 28 من قانون 04-98 بأنها كل مساحة مبنية أو غير مبنية تمثل مواقع أثرية كمحميات أثرية، أو حظائر ثقافية لها قيمة تاريخية أو دينية أو أثرية أو علمية أو أنثولوجية التي تتمثل في وصف الثقافات المختلفة أينما وجدت، عن طريق دراسة العادات والتقاليد وقواعد العرف ومحاولة تفسيرها وتأويلها في ضوء التاريخ أو ضوء علم النفس، أي البحث عن أصول هذه العادات والمظاهر الثقافية سواء كانت أصول تاريخية أو أصول نفسية (العبيدي، 2015)؛ أو أنثروبولوجيا والذي يطلق عليه علم الإنسان حيث يدرس معتقدات الإنسان والنظم التي تقوم عليها البنى المجتمعية، والتي توصل إلى إقامة قوانين عامة عن الإنسان في مجتمع، يمكن بواسطتها إقامة علم تطبيقي برصد عدد من الصفات السلوكية ثم إسقاطها على كافة أفراد المجتمع محلّ الدراسة "الأنثروبولوجية"، مثل حدّة الطبع ومحدودية الذكاء والحمول والتعصّب... الخ (عقون، 2014).

يتم تصنيف هاته المواقع الأثرية وفق المادة 29 من القانون السابق الذكر بقرار من وزير الثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية.

ج. **المجموعات الحضرية والريفية:** سمّاها المشرع من خلال المادة 41 من قانون 04-98 بالقطاعات المحفوظة، واعتبرها مجموعات عقارية حضرية أو ريفية تكتسي أهمية تبرّر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتأمينها.

ثانيا: الإرث الثقافي المنقول

وقد بينتها المادة 50 من قانون 04-98 بأنها كل الاستكشافات والأبحاث الأثرية البرية أو المائية، كالأشياء العتيقة والمعدّات الأنثروبولوجيا والإثنولوجية، والممتلكات الثقافية المرتبطة بالدين والعلوم

الآليات القانونية المتعلقة بحماية التراث الثقافي الجزائري

والتقنيات والتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والممتلكات ذات الأهمية الفنية كاللوحات الزيتية والمخطوطات... الخ

ثالثا: الإرث الثقافي الغير مادي

وقد عرفه المشرع في المادة 67 من قانون 98-04، بأنه مجموعة من المعارف أو التصورات الاجتماعية أو المعرفية أو المهارة والكفاءات والتقنيات، القائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، والتي تمثل دلالات حقيقية للارتباط بالهوية الثقافية، كعلم الموسيقى العريقة أو المسرح أو الاحتفالات الدينية؛ الأساطير؛ الألغاز... الخ.

3. الوسائل القانونية المستحدثة لحماية التراث الثقافي

إن اعتبار الجزائر جزءا من المجتمع الدولي دفعها إلى ايجاد آليات قانونية، تجسدت في هيئات إدارية وأعمال فنية هدفها حماية الموروث الثقافي بجميع تصنيفاته.

1.3 الهيئات الإدارية الخاصة بحماية التراث الثقافي

تم حماية التراث الثقافي عن طريق هيئات هي:

أولا: وزارة الثقافة وهيكلها

أُنشئت بعد الاستقلال سنة 1963 ويوجد مقرها في العاصمة، يحكمها وزير الثقافة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-79 السابق الذكر، حيث يقوم بحماية التراث الثقافي وفقا لأحكام المادة 01/02 من نفس المرسوم، بالحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية وتوطيدها، وجمع كل الوثائق والوسائل المتعلقة بالمجال والسهر على حمايتها وتشديد التهيئة العمرانية وإصدار تراخيص تصنيف هذا الموروث الثقافي، ونجد أيضا اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية والتي نصت عليها المادة 79 من قانون 98-04، وبين تشكيلتها المرسوم التنفيذي رقم 01-104 المتضمن تشكيل اللجنة الوطنية واللجنة الولائية للممتلكات الثقافية وتنظيمها وعملها في مادته 02، إذ تقوم بإبداء رأيها في المسائل المتعلقة بتطبيق قانون

(محمد أمين بن منصور) (عبلة مرسلي)

98-04 بإحالة من وزير الثقافة، كما تقوم بتداول مقترحات حماية الممتلكات العقارية والمنقولة وإنشاء قطاعات محفوظة للمجموعة العقارية والريفية المأهولة ذات الأهمية التاريخية والفنية كحي القصبة بالجزائر العاصمة مثلا.

من جهة أخرى نجد مديرية الثقافة التي تعد من هياكلها وهذا ما بينته المادة 03/01 من المرسوم التنفيذي 05-80 المحدد صلاحيات وزير الثقافة، حيث تقوم بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-414، يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها في فقراتها 8 و9 و10، بحماية التراث والمعالم التاريخية والطبيعية وصيانتها، وتطبيق التشريع في مجال المعالم والآثار التاريخية والطبيعية، ومتابعة عمليات استرجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه، وذلك من خلال مديرتين هما:

أ. مديرية الحماية القانونية للممتلكات الثقافية و ترميم التراث الثقافي:

أشارت إليها المادة 05 المرسوم التنفيذي 05-80، حيث تنقسم بدورها الى ثلاث مديريات فرعية، الاولى خاصة بالرقابة القانونية والثانية خاصة بالتأمين على الممتلكات الثقافية، والثالثة خاصة بالبحث و ترميم التراث الثقافي، وقد كلفت بالحماية القانونية واقتراحها وتقومها والفصل في طلبات الحصول على التراخيص القانونية والادارية، والسهر على تنظيم مداوات اللجنة الوطنية المكلفة بالممتلكات الوطنية، وكذا اللجنة الوطنية المكلفة باقتناء الممتلكات الثقافية والتي تم استحداثها بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ذي الحجة 1422 الموافق 5 مارس 2002، والتي تعنى بانتقاء وتقييم الممتلكات الثقافية والأعمال الفنية التي يعرضها للبيع أشخاص طبيعيين أو معنويون؛ وطنيون كانوا أم أجنب، والتي ترغب في اقتنائها وزارة الاتصال والثقافة، أو المؤسسات الموضوعية تحت وصايتها قصد إثراء التراث الثقافي الوطني، وكذا المجموعات الفنية الموجودة بالمتاحف.

ب. مديرية حفظ التراث وترميمه:

نصت عليها المادة 06 من المرسوم التنفيذي 05-80 حيث تسهر على تنفيذ سياسة البحث العلمي في المجال الثقافي، وتسيير العمليات المتصلة بالجرد وفق المرسوم التنفيذي رقم 03-311 يحدد

الآليات القانونية المتعلقة بحماية التراث الثقافي الجزائري

كيفية إعداد الجرد العام للممتلكات الثقافية المحمية، تطبيقا لنص المادة 07 من قانون 98-04، ويقصد بالجرد العام تشخيص وإحصاء وتسجيل مجموع الممتلكات الثقافية المحمية التابعة للأماكن العامة، والأماكن الخاصة للدولة والولاية والبلدية والتي تحوزها مختلف المؤسسات والهيئات التابعة للدولة أو المخصصة لها، كما تخصّ أيضا الممتلكات الثقافية المحمية، التي تكون ملكية أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص، وتقوم أيضا بتسيير العمليات المتصلة ببنك معطيات الممتلكات الثقافية، وإن كان نص المادة 69 من قانون 98-04 لم يحدد نوع هذه المعطيات، فبالرجوع إلى النصوص التطبيقية نجد أنه قصد تخزين التراث الثقافي الغير مادي، وذلك ما بيّنه المشرع من خلال إصداره للمرسوم التنفيذي 03-325 الخاص بتحديد كيفية تخزين الممتلكات الثقافية الغير مادية في البنك الوطني للمعطيات والقرارات المؤرخة في 13 أفريل 2005 المبينة لكيفية جمع هاته المعطيات وتنظيم أرصدة وثائقها وتحديد شروط منح صفة الحائز على هاته الممتلكات، كما تمارس هذه المديرية نشاطها من خلال ثلاث مديريات هي المديرية الفرعية لجرد الممتلكات الثقافية والمديرية الفرعية لحفظ الممتلكات الثقافية المنقولة وترميمها والمديرية الفرعية لحفظ الممتلكات الثقافية العقارية وترميمها.

من جهة أخرى نجد المراكز والتي تعد مؤسسات عمومية مثل المركز الوطني للبحث في علم الآثار والمركز الوطني للمخطوطات، وأيضا الوكالات الوطنية مثل الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة والوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية، وفي الأخير نجد الحظائر الوطنية كالحظيرة الثقافية للتاسيلي وحظيرة الأهقار الوطنية.

ثانيا: الضبط الإداري

وتتمثل في الأجهزة الأمنية الخاصة بحماية التراث الوطني حيث تجدد:

أ. رئيس البلدية:

(محمد أمين بن منصور) (عبلة مرسلي)

طبقا للمادة 94 فقرة 4 و5 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية يقوم رئيس البلدية بصفته ممثلا للدولة، بحماية التراث الثقافي والتاريخي ورموز ثورة التحرير الوطني، واحترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير والتراث الثقافي المعماري، مع مراعاة نص المادة 89 فقرة 03 في حالة هدم البنايات والجدران القديمة، والمادة 116 في مجال السكن والتعمير والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.

ب. المديرية العامة للأمن الوطني:

دفعت جريمة سرقة قطع رومانية من متحف قلمة وسكيكدة عام 1996، الدولة الجزائرية إلى استحداث فرقة تابعة للمصلحة الولائية للشرطة القضائية، مختصة في مكافحة المساس بالموثوث الثقافي، هدفها إجراء التحريات والتحقيقات الميدانية، وقد عاجلت أكثر من 62 قضية أدت إلى استرجاع 560 قطعة فنية وأثرية و5472 قطعة نقدية (كريم، 2016، صفحة 154).

ج. الجمارك:

نص قانون الجمارك 17-04 في مادته 02 التي ورد فيها تعديل المادة 03 من قانون الجمارك رقم 79-07 في فقرتيها 3 و6، على ضرورة مكافحة الاستيراد والتصدير الغير مشروعين للممتلكات الثقافية، وتطبيق التشريع والتنظيم الخاص بحماية الحيوان والنبات والمحافظة على المحيط.

د. الدرك الوطني:

حيث وضع فرقة أمنية تساهم في مكافحة التهريب، والتعدي على الاملاك العمومية الثقافية، وقد أثمر هذا الأمر استرجاع أكثر من 444 قطعة أثرية و33 قطعة نقدية وإيقاف 41 مجرم (كريم، 2016، صفحة 153).

2.3 الأعمال القانونية الخاصة بحماية التراث الثقافي

أولا: الجانب الإداري

الآليات القانونية المتعلقة بحماية التراث الثقافي الجزائري

يمكن أن تخضع الممتلكات الثقافية أيا كان وضعها القانوني، لأحد أنظمة الحماية المذكورة أدناه تبعا لطبيعتها للصنف الذي تنتمي إليه.

أ. التسجيل في قائمة الجرد الإضافي:

تسجل في قائمة الجرد الإضافي الممتلكات الثقافية، بقرار من الوالي بعد استشارة لجنة الممتلكات الثقافية في الولاية المعنية، وإبلاغ المعني بالأمر من طرف الوالي، ويتضمن هذا التسجيل طبيعة الشيء ونوعه والبيانات الشخصية للمالكه وموقعة إذا كان عقار، ومصادر الوثائق التاريخية والأهمية التي تبرر تسجيله، وتشطب من هذه القائمة الممتلكات التي لم تصنف نهائيا خلال مهلة 10 سنوات (ميزاب، 2013، صفحة 11).

ب. تصنيف الممتلكات الثقافية المحمية:

يعد التصنيف أحد إجراءات الحماية النهائية، وتعتبر الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة التي يملكها حواص قابلة للتنازل، وتحتفظ هذه الممتلكات الثقافية المصنفة بنتائج التصنيف أيا كانت الجهة التي تنتقل إليها، لا ينشأ أي ارتفاع بواسطة اتفاقية على أي ممتلك ثقافي مصنف، دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة وذلك ما نصت عليه المادة 16 من قانون 98-06، أما الممتلكات المنقولة فتبقى مملوكة لأصحابها ما يتيح لهم الانتفاع بها وهذا ما بينته المادة 02/52 من نفس القانون.

من جهة أخرى يحتوي قرار التصنيف على نوعية الشيء وحالة صيانه ومصدره ومكان إيداعه بالنسبة للمنقول، وهوية مالكة أو مقتنيه أو حائزه.

ج. الاستحداث على شكل قطاعات محفوظة:

تقام في شكل قطاعات محفوظة المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية، مثل القصبات والمدن والقصور والقرى، والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بنموها الديمغرافي، والتي تكتسي بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية، أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية، من شأنها أن تبرز حمايتها وإصلاحها

(محمد أمين بن منصور) (عبلة مرسلي)

وإعادة تأهيلها وتأمينها، وذلك ما بينته المادة 41 من قانون 98-04، كما تخضع كل أشغال الحفظ والترميم والتصليح والإضافة والتغيير والتهيئة، المراد القيام بها على المعالم التاريخية المقترحة للتصنيف أو المصنفة، أو على العقارات الموجودة في المنطقة المحمية إلى ترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلف بالثقافة (ميزاب، 2013، صفحة 11).

د. المدونات والبنوك:

تم إنشاؤها بغية حماية التراث الغير مادي وذلك ما بينته المادة 68 من قانون 98-04، والتي تقوم بتعريف وتدوين وتصنيف وجمع وتسجيل كل الوسائل، والدعائم لدى أشخاص أو جماعات تحوز هذا النوع من التراث، كما تقوم بمبادرة من طرف وزير الثقافة والجماعات المحلية، والجمعيات والهيئات المتخصصة، والأشخاص المؤهلين بتخزينها في البنك الوطني للمعطيات، مع مراعاة تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 03-325 المتعلق بكيفيات تخزين الممتلكات الثقافية الغير مادية في البنك الوطني للمعطيات.

ثانيا: الجانب الفني

يتولى المتخصصون المؤهلون بالإشراف على الأعمال الفنية المتضمنة الممتلكات الثقافية العقارية، المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي وهذا ما بينته المادة 09 من قانون 98-04، وذلك بتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 03-322 المتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية، فالأعمال الفنية حسب المادة 02 من هذا المرسوم وظيفة شاملة تغطي مهام التصميم والدراسات والمساعدة، والمتابعة ومراقبة إنجاز الأشغال مهما كانت طبيعتها وأهميتها، ضمن مجال الممتلكات الثقافية العقارية المقترحة للتصنيف أو المصنفة أو المسجلة في قائمة الجرد الإضافي، وكذا ما تعلق بالخطط الدائم لحفظ القطاعات المحفوظة واستصلاحها ومخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها ومخطط تهيئة الحظائر الثقافية، كما تسند هذه الأعمال وفق المادة 06 من المرسوم إلى مهندس معماري معتمد أو

الآليات القانونية المتعلقة بحماية التراث الثقافي الجزائري

مكتب دراسات، يكون متخصصا في مجال حفظ المعالم والمواقع المحمية واستصلاحها مؤهلا قانونا، حيث يقوم إما بترميم أو صيانة هذه المادّة الأثرية بشكل احترافي متقن.

4. الخاتمة:

بالرغم من تسجيل عدد متزايد من المواقع في المناطق الأقل نموا في العالم على لائحة التراث العالمي، والتقدم المحرز في مجال تعزيز سياسات وممارسات الاتفاقيات، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان تسجيل مواقع التنوع الطبيعي والثقافي بالكامل على القائمة.

إنّ تحدي الهائل الذي ستواجهه الاتفاقية عبر السنين ستكون مرتبطة بظواهر عالمية كنمو السكان، وتناقص الموارد المالية وتغير المناخ، التي تؤدي الى الضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة، وتشكل تهديدا خطيرا لممتلكات التراث العالمي. كما أن حل التوترات المحتملة بين احتياجات المجتمعات المحلية والمحافظة على التراث سيكون تحديا آخر في العقود المقبلة وقد يساعد على تقوية الاتفاقية ونجاحها.

توصيات:

يعد التراث بنوعيه المادي أو اللامادي مهما في بعث روح السياحة الوطنية لذلك كان لزاما على الدولة، المحافظة عليه بشتى ومن ذلك:

- تبسيط الإجراءات الإدارية المتاحة لتسجيل المواقع أو المعالم الأثرية، وإعطاء رخص للبحث في المواقع الأثرية، ورخص لتصوير برامج ووثائقيات بغية شهر السياحة الوطنية.
- الاطلاع على كل التراث اللامادي الموجود في الجزائر، ونشر هاته الثقافة عن طريق إجراء مسابقات دولية ووطنية تتعلق بالطبخ والحياكة... الخ.
- تدريس هذا التراث في مادة التاريخ في جميع أطوار التعليم، والقيام برحلات ميدانية.

(محمد أمين بن منصور) (عبلة مرسلي)

- وضع إطار قانوني عادل يتيح لصائدي الكنوز والحيوانات النادرة الاستفادة من مكتشفاتهم، إما بشراء الدولة لهاته المكتشفات قبل تهريبها، أو فتح شراكة بنسب معينة مع مكتشفي هاته الموجودات للقيام بمعارض وطنية أو دولية وتقاسم الأرباح.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- إسماعيل خليل علي، الحديثي، (1999)، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
- ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته، (2013)، النصوص القانونية المتعلقة بالتراث الثقافي الجزائري، وزارة الثقافة، متاح للتحميل على الرابط: <https://bit.ly/2m4UNfm>.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (2003)، اتفاقية متعلقة بحماية التراث الثقافي الغير مادي، منظمة اليونسكو، متاح للتحميل عبر الرابط: <https://bit.ly/2ojXPgF>.

الأطروحات:

- كريم، سعدي، (2016)، الحماية القانونية للتراث الثقافي الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لمين دباغين سطيف2، الجزائر.

مواقع الانترنت:

- التحافي عبد الوهاب عبد الرزاق (2015)، جرائم التعدي على الممتلكات الثقافية، تم الإطلاع عليه يوم 2019/09/23، الساعة 20:37، <https://bit.ly/2IPuWb9>.
- العبيدي سلوان فوزي عبد بقلي (2015)، الأثنولوجيا كفرع من فروع الأثنوبولوجيا الثقافية، تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/24، <https://bit.ly/2okqr9B>.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2021)، اتفاقية لاهاي 1954 المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/13، <https://bit.ly/2o4JDrM>.

الآليات القانونية المتعلقة بحماية التراث الثقافي الجزائري

- دوكورو منال. بلحوي بسمة (2019)، النظام القانوني الدولي ودوره في حماية التراث الثقافي العالمي، تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/13، <https://bit.ly/2o60Q3X>.
- عقون العربي (2014)، علوم الاستعمار : الأثروبولوجيا والاثنوغرافيا والاثنولوجيا -2-، تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/15، <https://bit.ly/2mOvRJn>.
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (1972)، اتفاقية اليونسكو الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/22، <https://bit.ly/2no2AFs>.
- UNESCO Convention(1970) , the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property, assigned 14 November 1970, in Paris, <https://bit.ly/2lQ2uWF> consulté le 22/03/2021.